مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور المصارف التقليدية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سورية
اسم الكاتب: د. مصطفى العبد الله الكفري، د. محمد توفيق رمضان، أنس حسن البقاعي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4910
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 20:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (6) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (6) 2016

دور المصارف التقليدية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سورية

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري*
الدكتور محمد توفيق رمضان**
أنس حسن البقاعي***

(تاريخ الإيداع 6 / 4 / 2016. قُبِل للنشر في 19 / 12 / 2016)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث بيان مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سورية، وأهميتها الاقتصادية، ومدى مساهمة المصارف التقليدية في تمويلها، والمسائل التي تحول دون وصول التمويل المطلوب إلى تلك المنشآت ، حيث يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، ولذلك أولت دول كثيرة اهتماماً متزايداً بهذه المنشآت، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

– وجود علاقة ارتباط قوية وطردية بين حجم التسهيل الائتماني المصرفي التقليدي العام والخاص الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي.

– تسهم هذه المنشآت في الاقتصاد الوطني بنسب مهمة في العمالة والتجارة الخارجية.

– تشكّل حصة هذه المنشآت نسبة ضئيلة من إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التقليدية بشكليها العامة والخاصة.

وتوصل البحث إلى مقترحات عدة أهمها: زيادة قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى أدوات التمويل المختلفة في السوق، إضافة الى تقييم وتطوير فاعلية وحجم آليات التمويل المقدمة من قبل المؤسسات التمويلية، وتطوير نظام العمليات لدى المصارف المحلية بحيث يصبح أكثر مرونة، واعتماد تعريف وطني موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، و تنمية بيئة أعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز ويدعم دورها في الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: المنشآت الصغيرة والمتوسطة – التمويل المصرفي التقليدي – مشكلات التمويل.

* أستاذ – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.
** أستاذ – قسم الفقه الإسلامي وأصوله – كلية الشريعة – جامعة دمشق – دمشق – سورية.
*** طالب دكتوراه– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (6) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (6) 2016

The Role of Traditional Banks in Finance of Small and Medium Enterprises in Syria

D. Moustafa El Abdallah AlKafry*
D. Muhammad Tawfiq Ramadan**
Anas Hasan Al Bukaai***

(Received 6 / 4 / 2016. Accepted 19 / 12 / 2016)

□ ABSTRACT □

This research clarifies the concept of small and medium enterprises (SMEs), its economic importance and studies the contribution of conventional banks in the financing, and the issues that prevent the arrival of the required funding to those facilities. Whereas many economists believe that the development of SMEs and encouraging its establishment is one of the most important tributaries of the economic and social development. It considers as a basic starting point to increase production capacity on the one hand, and to contribute solving the problems of poverty and unemployment on the other hand. Therefore, many countries increase its interests in these enterprises, and provided them with help and assistance in various ways, according to available possibilities. The most important findings of the research:

-There is a strong positive correlation between the size of the traditional public and private credit facility banking granted to SMEs and GDP.

-These facilities contribute by an important proportion in employment and foreign trade to the national economy.

-These facilities share form a small percentage of the total volume of credit facilities granted by existed conventional banks, public and private.

The research found several proposals, including:

-To increase SMEs' access to various financing instruments in the market, in addition to develop and evaluate the effectiveness and the size of the funding mechanisms provided by the financial institutions, and to develop the operation system of local banks so that the system becomes more flexible,

-To adopt a national standard definition of small and medium enterprises.

- To advance the business environment of SMEs, which by consequence contributes in promoting and supporting its role in the national economy.

Key Words: Small and Medium Enterprises – Traditional Banking Finance – Funding Issues.

* **Professor- Economics Department- Faculty Of Economics- Damascus University- Damascus- Syria.**
** **Professor- Department Of Islamic Fiqeh And Its Roots- Faculty Of Sharia- Damascus University- Damascus- Syria.**
*** **Postgraduate Student - Faculty Of Economy- Damascus University- Damascus – Syria.**

مقدمة:

تحتل المنشآت الصغيرة والمتوسطة Small and Medium Enterprises مكانة مهمة في اقتصاديات الدول النامية، على اعتبار أنها تمتاز بالانتشار الواسع لدى تلك الدول ، وإن تفاوتت نسبتها من بلد لآخر، ويعتقد الكثير من الاقتصاديين أن تنمية وتطوير هذه المنشآت، وتحسين البيئة الحاضنة لها، يمكن أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل، وإلى حل مشكلة البطالة، وزيادة حجم الصادرات، وعلاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات، والمساهمة في زيادة الناتج المحلي والنمو الاقتصادي للدول. لذلك فإن حكومات العديد من هذه البلدان تبذل كثيراً من الجهود الرامية إلى إفساح المجال لدور أكبر للقطاع الخاص، متمثلاً بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، في معالجة المشكلات الاقتصادية المختلفة، التي من أهمها انخفاض متوسط دخل الفرد، وتدني مستوى المعيشة، وزيادة معدلات البطالة والمديونية، وذلك لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وبما أن التمويل المصرفيBanking Finance يعد دعامة أساسية يستند إليها قيام المنشآت على اختلاف أشكالها، وهو من الأولويات التي تسعى الدول للاهتمام بتوفيره بشكل واقعي وملائم ومستمر لهذه المنشآت، يتم من خلال هذا البحث بيان مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها، ومدى مساهمة المصارف التقليدية Traditional Banks في تمويلها في سورية، والمسائل Issues التي تحول دون وصول التمويل المطلوب إلى تلك المنشآت ، ووضع العديد من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير بيئة أعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفي تعزيز ودعم دورها في الاقتصاد الوطني.

مشكلة البحث:

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سورية مشكلات للحصول على التمويل اللازم لأنشطتها الاستثمارية ، وتتجلّى مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلين الآتيين: ما مدى مساهمة المصارف التقليدية العاملة في سورية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟ وهل يوجد علاقة ارتباط بين حجم تمويل تلك المصارف لهذه المنشآت وبين الناتج المحلي الإجمالي؟ وهل يوجد عوائق مصرفية تعترض قيام تلك المصارف بتمويل هذا النوع من المنشآت؟

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث من حيث أن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة يشكّل جزءً مهماً من عمليات تمويل التنمية في الاقتصاد الوطني، وتعد مسألة التعرّف على مدى مساهمة المصارف التقليدية المحلية في تمويل هذه المنشآت واقتراح السبل الممكنة والكفيلة بتنميتها وتطويرها أمر بالغ الأهمية، كون هذه المنشآت تشكل القطاع الأوسع من قطاع الأعمال في الاقتصاد الوطني، ولا شك أن تنمية وتطوير هذا القطاع والبيئة الحاضنة له يعد من المهمات التي تحدث تغييراً في المجتمع لجهة تحسين ظروف أفراده، وذلك من خلال الوقوف على المشكلات وإزالة العقبات التي تعترض تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع، والرفاهية والسعادة للأفراد.

وبالتالي يهدف البحث إلى ما يلي:

1 ـ التعريف بمفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سورية، وأهميتها الاقتصادية.

2 ـ معرفة مساهمة المصارف التقليدية العاملة في سورية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وبيان فيما إذا كان هناك علاقة ارتباط بين حجم تمويل تلك المصارف لهذه المنشآت وبين الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال البيانات والمعلومات المتوفرة حول ذلك.

3 -بيان أهم الصعوبات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المصرفي التقليدي في سورية، واقتراح آليات وإجراءات مناسبة من شأنها النهوض بهذا القطاع وتنميته.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة وتحليل العوامل والمتغيرات المختلفة المتعلقة بموضوع البحث، وعلى المنهج الاستنباطي، من خلال وضع بعض الفرضيات والمقدمات ومن ثم استخلاص النتائج، والمنهج الاستقرائي، المعتمد على استقراء الواقع الحالي ودراسة مفرداته، بهدف بيان مدى مساهمة المصارف التقليدية العاملة في سورية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعلاقة هذه المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي، وفيما إذا كانت تواجه هذه المنشآت عوائق مصرفية تعيق حصولها على التمويل من قبل تلك المصارف.

فرضيتي البحث:

يتم من خلال البحث دراسة الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً بين حجم التسهيل الائتماني المصرفي التقليدي الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثانية: لا يوجد عوائق مصرفية تحد من قيام المصارف التقليدية بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تحليل البيانات المالية للمصارف المدروسة:

1. مصادر جمع البيانات:

تأسيساً على تصميم هذه الدراسة وأقسامها وفروعها ونوع البيانات المطلوبة لتحقيق أهدافها، فقد تم جمع المعلومات والبيانات اللازمة لإتمام هذا البحث بالاستناد إلى مصدرين متكاملين هما:

-المصادر الأولية: وذلك من خلال مجتمع الدراسة ممثلا بالمصارف التقليدية العاملة في سورية، والمجموعة الاحصائية السورية، خلال الفترة من 2000-2011، للحصول على بيانات أساسية تم تجميعها في قوائم سنوية وإجراء الدراسة عليها.

-المصادر الثانوية: تم الحصول عليها عبر الاطلاع على الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة من دراسات وأبحاث عربية وأجنبية منشورة وغير منشورة، وكذلك على الكتب العلمية المتخصصة في الموضوع، والمجلات والدوريات العلمية المتخصصة، وبعض أبحاث الندوات والمؤتمرات العلمية، بالإضافة إلى البحث في بعض المواقع العلمية في " الإنترنت ".

2. الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) ، وذلك باستخدام أدوات إحصائية أهمها:

أ - معامل ارتباط بيرسون (معامل الارتباط Coefficient) لقياس درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة الأساسية التابع والمستقل.

ب -أسلوب الانحدار البسيط لتحديد اتجاه المتغيرات.

الدراسات السابقة:

تناول دراسة موضوعات قريبة من هذا البحث عدد من الباحثين في دراسات سابقة، من ذلك الدراسات الآتية:

– **إبراهيم أحمد بدران، تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير (باللغة الإنكليزية)، جامعة تورفيرغاتا، روما–إيطاليا، 2012.** هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والمتقدمة بشكل عام، وفي سورية بشكل خاص، وناقشت الوضع الحالي لتمويل هذه المشاريع في سورية، وخلصت إلى نتيجة مفادها أن هناك حاجة لتطوير جانبي العرض (المؤسسات التمويلية وآلياتها)، والطلب (رواد الأعمال وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، وبينت ضرورة وجود هياكل تمويلية متخصصة وداعمة لتمويل هذه المشاريع في سورية، واستخدام صيغ التمويل اللاربوي في دعم هذا القطاع.

– **عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2007.** تمحورت الدراسة حول معرفة مدى التوجه الاستراتيجي للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتفعيل إسهاماتها في تطوير الاقتصاد الوطني من جهة، وزيادة ربحية البنوك، وتحقيق أهدافها من جهة أخرى. وأوصى الباحث بضرورة اهتمام البنوك العامة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقيامها بتعديل آليات التمويل وتوفير الوسائل المادية والكفاءات البشرية، للوصول إلى مصادر تمويلية تتسم بالملاءمة والسرعة والسهولة.

– **بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد22 العدد الثاني، 2006** . تناول البحث مفهوم هذه المشروعات، فضلاً عن مجموعة من التجارب لبعض الدول في رعايتها، وإدارة هذه المشروعات في الاقتصاد السوري، إضافة إلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بشكل عام، ودورها في التنمية، ومن أهم نتائج هذا البحث وضع اقتراحات حلول في كل جانب من الجوانب التنظيمية والإدارية، والقانونية و المالية، والتسويقية، والتدريب والرعاية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، علّها تكون مفيدة في تمهيد الطريق لنجاح هذه الفعاليات المهمة اقتصادياً.

– **أشرف دوابة، إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد الرابع، تشرين الأول 2006.** إذ هدف البحث إلى التعرف على أهمية وواقع المشروعات الصغيرة في الدول العربية، ومشكلات التمويل، وطرق معالجتها من خلال الاعتماد على أساليب التمويل اللاربوية. وتوصل الباحث إلى ضرورة تطبيق أدوات التمويل اللاربوية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل دور الاتحاد العربي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البيئة التنظيمية لذلك، مع تحقيق الشراكة في الجهود بين الدول العربية.

يلاحظ أن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو أنها تحاول الاستفادة من تلك الدراسات فيما يتعلق بموضوع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها، متجهة منحى آخر لمعرفة مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني حصراً، ومدى مساهمة المصارف التقليدية **تحديداً** في تمويل هذه المنشآت في سورية، وعلاقة هذه المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وبيان فيما إذا كانت تواجه هذه المنشآت عوائق مصرفية تعيق حصولها على التمويل من تلك المصارف ، بذلك فإن هذه الدراسة لا تعد تكرار، بل هي مكملة للدراسات السابقة وإثراء لموضوع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمويلها.

القسم النظري:

مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سورية:

تتعدد الجهات المعنية بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سورية، ويختلف تعريف أو تصنيف هذه المنشآت من جهة إلى أخرى، مع العلم أن تحديد مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، على المستوى الوطني، يساعد في تقييم أداء هذا القطاع، وفي معرفة مدى إسهامه في الاقتصاد الكلي ، وسبل النهوض بهذا القطاع ليحقق دوره المأمول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى سبيل المثال **يعرّف المكتب المركزي للإحصاء في سورية المنشأة** بشكل عام، ودون تمييز بين المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بأنها: مبنى أو جزء من مبنى، مخصص لممارسة أي نوع من أنواع النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي أو الإداري أو الخدمي أو التعليمي...، ويطلق كلمة منشأة أيضا على كل مكان داخل المنزل أو شقة من مبنى أو قبو، يمارس فيه أي نشاط مما ذكر أعلاه، مشترطاً إمكانية الدخول إلى ذلك المكان بشكل مباشر، سواء من جهة شارع أو مدخل رئيس للمبنى أو من تفرعات المدخل. **[1]** ويعتمد المكتب المركزي للإحصاء تصنيفا خاصا به للمنشآت حسب فئات العمال، وذلك على النحو الآتي: منشأة تضم من 1-5 عاملاً، أو من 6-9 عاملاً، أو من 10-50 عاملاً، أو من 51-100 عاملاً، أو من 101 عاملاً فأكثر.

كما ذُكِر في مرسوم إحداث **الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات** رقم / 39/ تاريخ 2006/9/14، في المادة الأولى من الفصل الأول منه، تعريفاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كما هو مبين في الجدول(1):

الجدول رقم(1): تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة لدى الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات

فئة المشروع	رأس المال (مليون ل.س)	عدد العمال
المشروعات بالغة الصغر والأسرية	لا يتجاوز 1,5 ولا يقل عن مائة ألف ل.س	أقل من 6
المشروع الصغير	لا يتجاوز 5 ولا يقل عن1.5	لا يقل عن 6
المشروع المتوسط	لا يتجاوز 15 ولا يقل عن5	لا يقل عن 16

المصدر: [2].

كما وضعت مديرية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المحدثة في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عام 2006، تعريفاً لهذه المنشآت متوافقاً مع معايير المفوضية الأوروبية الذي يعتمد في تصنيفه على عدد العمال وقيمة كل من المبيعات والميزانية، كما هو موضّح في الجدول (2):

الجدول رقم(2): تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

فئة المشروع	عدد العمال	المبيعات بملايين الليرات السورية	ميزانية المشروع بملايين الليرات السورية
المتناهي الصغر	أقل من 10	أقل من 3	.....
الصغير	أقل من 50	أقل من 50	أقل من 50
المتوسط	أقل من 250	أقل من 250	أقل من 250

المصدر: [3].

ويلاحظ من خلال هذه التعريفات ما يأتي:

1 -اقتصار تصنيف المنشآت لدى المكتب المركزي للإحصاء على معيار وحيد ألا وهو عدد العمال، وإغفاله لمعايير أخرى مهمة من الممكن أن تسهم في تصنيف أدق للمنشآت، كمعايير رأس مال المنشأة، وحجم المبيعات، وغير ذلك، كما إن هذا التعريف لم يأتِ على تمييز المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من المنشآت بشكل خاص.

2 -أيضاً لم يأخذ التعريف المعتمد لدى الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات معايير التصنيف الأخرى في الحسبان، كحجم المبيعات، وقيمة الإنتاج، والطاقة الإنتاجية، إذ تعد من المعايير الدقيقة للتمييز بين المنشآت، حيث يمكن من خلالها أيضاً قياس القدرة التنافسية للمنشأة، ومستوى حيويتها ونشاطها.

3 -ويؤخذ على تعريف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، فضلاً عن أنه لم يأخذ معايير التصنيف الأخرى في الحسبان، اعتماده على ميزانية المنشأة، إذ مع أهمية هذا المعيار، إلا أن المنشآت السورية، غالباً، لا تصرح ببياناتها المالية الحقيقية بدافع التهرب الضريبي، ولا بالعدد الصحيح للعمال، لتخفّض ما أمكن من دفع مستحقات التأمينات الاجتماعية (في حال قامت بدفعها)، مما يعكس بيانات، وبالتالي إحصائيات غير دقيقة حول هذا القطاع.

4 -والملاحظة الأهم هي أن التعريفات الواردة أعلاه، يصدق عليها أن تكون وصفاً تحليلياً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولا يستقيم عدّها تعريفات لهذه المنشآت.

ويمكن أن يتم تعريف هذه المنشآت على النحو الآتي: المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن منشآت محدودة الحجم من حيث عدد العاملين ورأس المال والإنتاج والميزانية والمبيعات، وتصنّف إلى متناهية في الصغر وصغيرة ومتوسطة حسب العوامل المحددة للحجم.

ويرى الباحث أن لا يُوضع في التعريف أرقام للعوامل المحددة للحجم، وذلك لارتباط هذه الأرقام بأسعار صرف العملة واختلاف أسعار الصرف من فترة لأخرى، على أنّ يتم ذلك عند تصنيف المنشآت إلى متناهية في الصغر وصغيرة ومتوسطة من قبل الجهة المعنية بشؤون هذه المنشآت، وحسب المرحلة الزمنية التي يمر بها القطر.

وتجدر الإشارة إلى أهمية التوصل، على المستوى الوطني في سورية، إلى تعريف مشترك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ يعد ذلك أداة غاية في الأهمية من أجل تطبيق الخطوات والبرامج الفعالة في دعم وتطور ونجاح هذه المنشآت، كما يعد نقطة بداية وحجر أساس لإطلاق مختلف المبادرات والبرامج التي تستهدف تمويل وتنمية هذا القطاع، وهو الإطار الذي من خلاله يتم جمع الإحصائيات المتعلقة بهذه المنشآت، ولاتباع أفضل الممارسات العالمية ينبغي أن تتم مراجعة هذا التعريف وتصنيف هذه المنشآت بشكل دوري (مرة كل ثلاث سنوات على الأقل)، للتأكد من موافقته للتطورات الاقتصادية، وخاصة النقدية، والتوجهات الاجتماعية في الدولة، إلى جانب التطورات العالمية المستمرة.

أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني:

تبرز أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والدور الذي يمكن أن تقوم به على اعتبار أنها تمتاز بالانتشار الواسع، فهي تشكل 90% تقريبا من المنشآت في العالم، وتوظف من 50 إلى 60% من القوى العاملة في العالم **[4]**، كما تسهم هذه المنشآت بحوالي 46 % من الناتج المحلي العالمي، وتمثل 65% من إجمالي الناتج الوطني في أوروبا، مقابل45% في الولايات الأمريكية ، وفي اليابان فإن 81% من الوظائف توفرها المنشآت الصغيرة والمتوسطة **[5]**. وتعود بداية الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى مرحلة ما بعد انهيار الأوضاع المالية في معظم بلدان العالم، في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، نتيجة ضعف القدرة على الاستمرار في إنشاء المؤسسات الكبيرة، أو الحفاظ على ما هو موجود منها. فالتحولات التي شهدها العالم والتي أدت إلى تحرير التجارة، إضافة إلى التقدم في عملية الإصلاح الاقتصادي في العديد من البلدان العربية، أظهرت أهمية دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وتبين

أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تسهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وفي توفير فرص عمل جديدة، وكذلك في إعادة توزيع النشاط الاقتصادي، خاصة في الخدمات والصناعات التحويلية **[6]**.

هذا وتقدّر مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العمالة على مستوى الدول النامية وسطياً بحوالي 45% ضمن إطار القطاع الرسمي، وبحدود33% في الناتج المحلي الإجمالي، وترتفع هذه النسبة فيما لو تم أخذ القطاع غير الرسمي بالحسبان **[7]**.

وتجدر الإشارة إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تسهم في تشغيل اليد العاملة بنسبة لا يستهان بها في سورية، وبيان ذلك أن عدد العاملين في القطاع الخاص بلغ ما يزيد عن 3.6 مليون عاملا في عام 2010، وهو ما يعادل 72.8% من إجمالي عدد المشتغلين **[8]**، وبما أن هذه المنشآت تشكل ما نسبته 92.2% من منشآت القطاع الخاص للعام نفسه، فإن مقدار مساهمتها في تشغيل اليد العاملة تكون بحدود 67.1% من إجمالي عدد المشتغلين. ومما لا شك فيه أن تنمية وتطوير قطاع هذه المنشآت سينعكس إيجابياً لجهة زيادة فرص العمل ومعالجة مشكلة البطالة في سورية.

أما عن مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية، فيمكن بيان ذلك من خلال الجدول(3)، حيث يبين مساهمة هذه المنشآت في التجارة الخارجية لعام 2010، مقدّرةً بحدود 90% من نسبة مساهمة القطاع الخاص فيها.

الجدول(3): مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية في سورية لعام 2010.(مليون ل.س)

النشاط	القطاع العام	القطاع الخاص	الإجمالي	نسبة الخاص من الإجمالي	مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة مقدرة بحدود 90%من نسبة مساهمة الخاص
صادرات	288,611	280,453	569,064	%49,28	252,407
مستوردات	205,739	606,470	812,209	%74,66	545,823

المصدر: [9].

يتبين من الجدول(3) أن نسبة صادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة بلغت حوالي 56,7% من إجمالي الصادرات، وفي حال استبعاد صادرات النفط الخام فإن هذه النسبة ترتفع لتصل إلى حوالي 80%، مما يدل على أهمية هذه المنشآت لجهة تعزيز الصادرات في الاقتصاد الوطني.

يتبين مما ذُكِر، مدى أهمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الوطني، وبناءً على ذلك يمكن القول: إن تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل، وإلى حل مشكلة البطالة، وزيادة حجم الصادرات، وبالتالي علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات، والمساهمة في زيادة الناتج المحلي والنمو الاقتصادي في سورية.

وبما أن التمويل المصرفي يعد دعامة أساسية يستند إليها قيام هذه المنشآت على اختلاف أشكالها، وهو من الأولويات التي تسعى الدول للاهتمام بتوفيره بشكل واقعي وملائم ومستمر لهذه المنشآت، سيتم من خلال الفقرة الآتية تسليط الضوء على واقع مساهمة المصارف التقليدية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سورية.

النتائج والمناقشة:

أولاً- مساهمة المصارف التقليدية العاملة في سورية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وعلاقة هذه المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

قبل بيان مساهمة المصارف التقليدية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سورية، يتم، فيما يأتي، أخذ فكرة عامة مختصرة عن هذه المصارف في سورية.

وليس خافياً أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تلجأ إلى المصارف التقليدية إما لتمويل دورة الاستغلال في المنشأة، أو لتمويل دورة الاستثمار فيها، ويتخذ عادةً التمويل الممنوح من قبل المصارف التقليدية في سورية لهذه المنشآت شكل الإقراض الربوي (بفائدة)، حيث تشكل الودائع المصدر الرئيس لأموال هذه المصارف، في الوقت الذي تكون القروض هي الاستخدام الرئيس لتلك الأموال، ويتمثل ذلك في إقراض المتعاملين لتغطية الاحتياجات المالية لمشروعاتهم، وتلك هي الخدمة الرئيسة التي تقدمها المصارف التقليدية لمتعامليها، وهي تعد في الوقت نفسه المصدر الأول لربحيتها، وتقوم المصارف بتطوير إمكانياتها من أجل توظيف أموالها في مشروعات ذات مردودية أفضل، كما تعمل على تقييم وضع المنشآت لتقدير المخاطر المحتملة للتمويل، وتحديد الضمانات اللازمة لتغطية تلك المخاطر.

ويمكن أن تؤدي هذه المصارف، كأداة رئيسة من أدوات السياسة الاقتصادية، دوراً مهماً في تمويل المنشآت الاستثمارية، وذلك من خلال توفير مصادر تمويل وطنية تكون أكثر ضمانة وسهولة، وأقل كلفة من المصادر الأجنبية للتمويل.

تتكون المصارف التقليدية في سورية من شكلين اثنين، هما المصارف التقليدية الحكومية، والمصارف التقليدية الخاصة. أما المصارف التقليدية الحكومية، فتتألف من خمسة مصارف متخصصة هي: المصرف الصناعي، والمصرف العقاري، والمصرف الزراعي، ومصرف التسليف الشعبي، ومصرف التوفير، إضافة إلى المصرف التجاري السوري، ومصرف سورية المركزي. وأما المصارف التقليدية الخاصة فتعد تجربتها في سورية تجربة حديثة العهد، إذ بدأت عقب صدور المرسوم التشريعي رقم 28 لعام 2001، الذي سمح بإنشاء المصارف الخاصة في سورية، وتم بموجبه تأسيس أول مصرف تقليدي خاص في عام 2003، تبع ذلك إنشاء العديد من المصارف الخاصة التقليدية، حتى زاد عددها في عام 2016 عن /11/ مصرفاً، ويمكن بيان بعض المعلومات عن المصارف الخاصة التقليدية في سورية من خلال الجدول (4).

الجدول(4):المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية.

المصرف	رأس مال المصرف (مليار ل.س)	تاريخ المباشرة	نسبة مساهمة غير السوريين%
بنك بيمو السعودي الفرنسي	5	2004/1/4	49
بنك سورية والمهجر	4	2004/1/7	49
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	5	2004/4/3	49
البنك العربي- سورية	5,05	2006/1/2	49.2
بنك عودة-سورية	5,724,5	2005/9/15	47
بنك بيبلوس-سورية	6,12	2005/12/5	59.87
بنك سورية والخليج	3	2007/6/13	49
بنك الأردن-سورية	3	2008/11/18	49

بنك فرنسبنك–سورية	1,75	2009/1/15	49
بنك الشرق	2,5	2009/5/3	49
بنك قطر الوطني–سورية	15	2009/11/16	50.81

المصدر: [10].

ويبين الجدول(5) حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التقليدية بشكليها العامة والخاصة، وحصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها، حيث بلغ الوسط الحسابي لنسبة التمويل الممنوح لتلك المنشآت بحدود 14.51% من إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية، وذلك استناداً إلى البيانات المالية لتلك المصارف لأعوام (2000–2011)، حيث أظهرت نسباً متفاوتة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التي أفردت بنداً خاصّاً بتمويل هذا النوع من المنشآت [11].

الجدول(5): حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التقليدية العامة والخاصة في سورية، ما بين(2000–2010)، (الوحدة مليار ل.س).

العام	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التقليدية العامة والخاصة*	حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التسهيلات (14.51%)	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
2000	263.967	38.3	904,62
2001	269.757	39.14	974
2002	245.574	35.63	1016,5
2003	286.97	41.63	1074,1
2004	330.1	47.89	1266,8
2005	421.723	61.19	1506,4
2006	491.522	71.31	1726,4
2007	631.706	91.66	2020,8
2008	856.119	124.22	2448
2009	1006.885	146.09	2520,7
2010	1168.781	169.59	2791,7

المصدر: [12] ، تم حساب نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل الباحث.

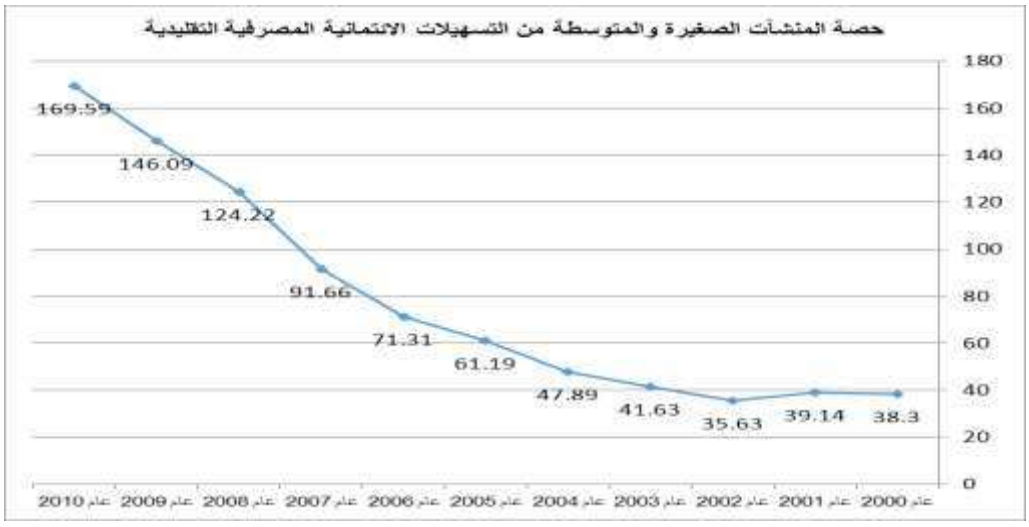
يتبين من الجدول(5) الارتفاع الحاصل في حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمنشآت عموماً من قبل المصارف التقليدية بشكليها العامة والخاصة من 263.967 مليار ل س عام 2000 إلى 1168.781 مليار ل س عام 2010، كما يظهر ذلك الشكل البياني(1)، ويمكن أن يعزى هذا التطور في الحجم إلى دخول المصارف الخاصة التقليدية إلى السوق السورية وزيادة فعاليتها لا سيّما في عام 2006 وما بعد.

*** علماً أن المصارف الخاصة قد باشرت أعمالها في السوق السورية فعلياً في عام 2004.**



الشكل البياني(1): تطور حجم التسهيل الائتماني المصرفي التقليدي العام والخاص الممنوح للمنشآت بكافة أشكالها في سورية في الفترة (2000– 2010)، (الوحدة: مليار ل.س)، المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الحاسوبي: Excel.

ويلاحظ من الجدول(5) أيضاً ارتفاع حجم التسهيل الائتماني المصرفي التقليدي العام والخاص الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من 38.3 مليار ل. س في عام 2000 إلى 169.59 مليار ل س في عام 2010. كما يظهر ذلك الشكل(2).



الشكل البياني(2): تطور حجم التسهيل الائتماني المصرفي التقليدي العام والخاص الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في سورية في الفترة (2000– 2010)، (الوحدة: مليار ل.س)، المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الحاسوبي: Excel.

وبدراسة علاقة الارتباط بين حجم التسهيلات الائتمانية المصرفية التقليدية الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة TFSMEs والناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الجارية، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، يتبين ما يأتي:

لمعرفة شدة واتجاه تأثير حجم التسهيل الائتماني المصرفي التقليدي العام والخاص الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (المتغير المستقل) على الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع)، تم إجراء اختبار الانحدار البسيط للمتغيرين المستقل مع التابع، فكانت دالات علاقات الارتباط والتفسير بين المتغيرين المستقل والتابع كما في الجدول(6).

الجدول(6): دالات علاقة الارتباط والتفسير بين حجم التسهيل الائتماني المصرفي التقليدي العام والخاص الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي

Model Summary

Model	R	معامل التفسير	معامل التفسير المصحح	الخطأ في الانحراف
1	.981[a]	.962	.958	141.07529

a. Predictors: (Constant), حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التسهيلات

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول(6) أن قيمة معامل الارتباط (المقياس R) مقبولة، فهي تعادل 98.1%، أي إن الاتجاه إيجابي وعالٍ لهذا المؤشر، ويتضح أيضا أن مقياس معامل التفسير بلغت قيمته تقريباً 96.2%، مما يعني أن حجم التسهيل الائتماني المصرفي التقليدي العام والخاص الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، في هذا النموذج، له تأثير بمقدار 98.1% على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن هذا النوع من التسهيلات الائتمانية استطاع أن يفسر 96.2% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، والباقي يعزى إلى عوامل أخرى، ويبين الجدول(7) نتيجة تحليل التباين للتعرّف على القوة التفسيرية للنموذج ككل.

الجدول(7): تحليل التباين لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج

ANOVA[b]

Model		مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	F	الدلالة الحسابية من جهتين
1	Regression	4574715.002	1	4574715.002	229.859	.000[a]
	Residual	179120.128	9	19902.236		
	Total	4753835.130	10			

a. Predictors: (Constant), حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التسهيلات

b. Dependent Variable: الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يظهر الجدول(7) قيم مجاميع المربعات، ودرجات الحرية الخاصة بكل مجموع مربعات، إضافة إلى متوسطي مربعات الخطأ والبواقي، وهو يمثل جدول تحليل التباين الذي يمكن من خلاله التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية F، كما يوضح المعنوية العالية للاختبار (F=229.8)، ومعنوية الدلالة الحسابية (0.000 = sig) إذ هي أصغر من معنوية الدلالة القياسية sig=0.05، مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من

الناحية الاحصائية، أي إن النموذج ككل ذو دلالة معنوية . ويبين الجدول(8) معاملات الانحدار ودلالتها الإحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع.

الجدول(8): ثابت ومعاملات الانحدار ودلالتها الإحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع

Coefficients[a]

Model		معاملات		معاملات	T	الدلالة الحسابية من جهتين
		B	الخطأ في الانحراف المعياري	Beta		
1	(Constant)	542.579	85.045		6.380	.000
	حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التسهيلات	14.171	.935	.981	15.161	.000

a. Dependent Variable: الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يتأكد أيضاً من خلال الجدول(7) أن متغير حجم التسهيل الائتماني المصرفي التقليدي العام والخاص الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة له دلالة معنوية حسب نموذج T، حيث قيمة دالة المعنوية الحسابية تعادل sig=0.000 وهي أصغر من القياسية (sig<0.05).

وتكون معادلة الانحدار المقدرة هي: $y=a+bx_2$

(حجم التمويل التقليدي للمنشآت TFSMEs)(14.17)+542.5+= الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق

حيث تدل المعادلة السابقة على أن كل زيادة في حجم التسهيل الائتماني المصرفي التقليدي العام والخاص الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمقدار وحدة واحدة، يقابلها تزايد في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 14.17 وحدة، وهذا يعد تأثير إيجاب، ويدل على مدى أهمية أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التقليدية الخاصة على الناتج المحلي الإجمالي.

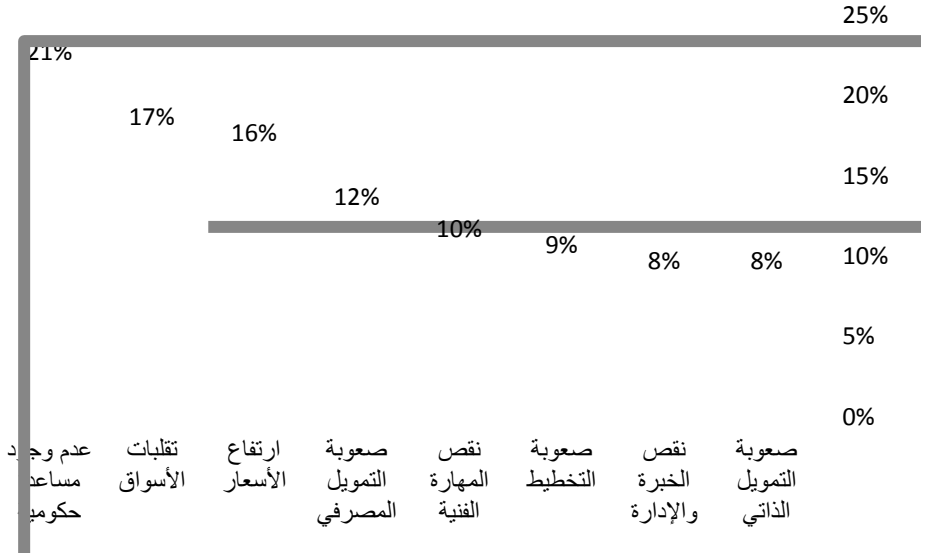
وهذا يدل أيضاً على إمكانية رفض الفرضية الأولى من فرضيات البحث **وقبول فرضية العكس التي تقول: توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً بين حجم التسهيل الائتماني المصرفي التقليدي العام والخاص الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على الأثر الإيجابي لتمويل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وذلك على الرغم من ضآلة** نسبة التمويل الممنوح لتلك المنشآت من إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التقليدية بشكليها العامة والخاصة، إذ بلغت بحدود 14.51% **حسب ما ذُكِرَ سابقاً.**

ويتبادر هنا إلى الذهن تساؤل حول أسباب إحجام المصارف عن تمويل هذا النوع من المنشآت، وأهم مشكلات التمويل المصرفي التقليدي التي تواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سورية، وهذا ما سيتم بحثه في الفقرة الآتية.

ثانياً– مشكلات التمويل المصرفي التقليدي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في سورية:

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سورية العديد من المشكلات والصعوبات، وذلك عند سعيها للحصول على التمويل اللازم لممارسة نشاطاتها المختلفة، و تشكّل المصارف المصدر الرئيس لتمويل تلك المنشآت، وبما أن المصارف تحجم عادة عن منح التمويل لهذا النوع من المنشآت لأسباب متعددة، سيتم من خلال ما يأتي استعراض المشكلات والصعوبات التي تحول دون تحسين العلاقة التمويلية بين المصارف وبين هذه المنشآت.

سبق أن اعتمدت دراسة سابقة **[13]** على استبانة تم إجراؤها للتعرّف على واقع وصعوبات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سورية(الصناعية نموذجاً) *، فتبين من خلالها أن المشكلات التي تعاني منها هذه المنشآت يتجلى توزعها النسبي كما في الشكل(3).

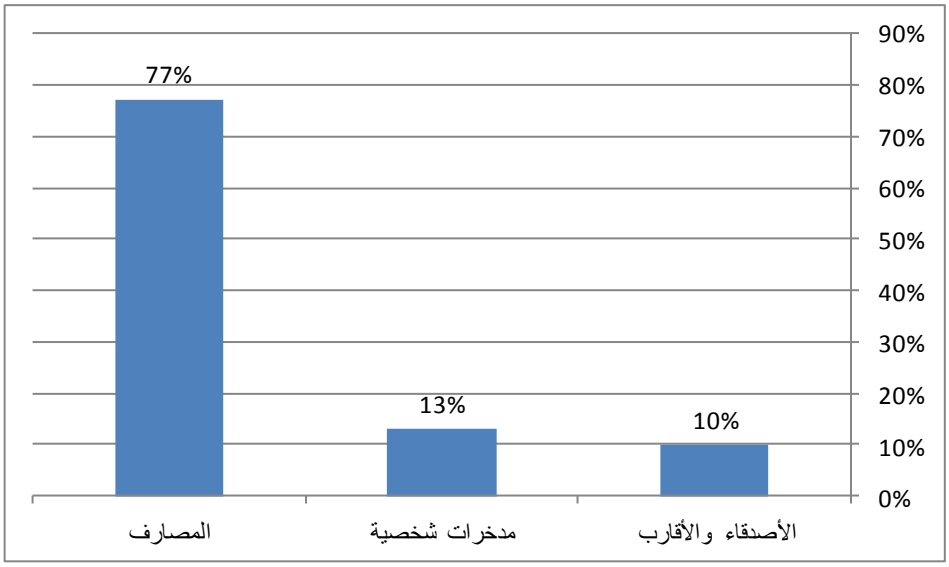


الشكل(3): التوزع النسبي للمشكلات التي تعاني منها المنشآت الصغيرة والمتوسطة(الصناعية نموذجاً)

حيث يظهر الشكل(3) أن مشكلة التمويل المصرفي تعد من أهم المشكلات، إذ تبلغ نسبة القائلين بذلك 12% من العيّنة محل الدراسة، بينما عدّ آخرون أن عدم توفر مساعدة ودعم لتلك المنشآت من قبل الدولة، إضافة إلى تقلبات الأسواق، وارتفاع الأسعار، هي مشكلات تفوق في الأهمية صعوبة التمويل المصرفي.

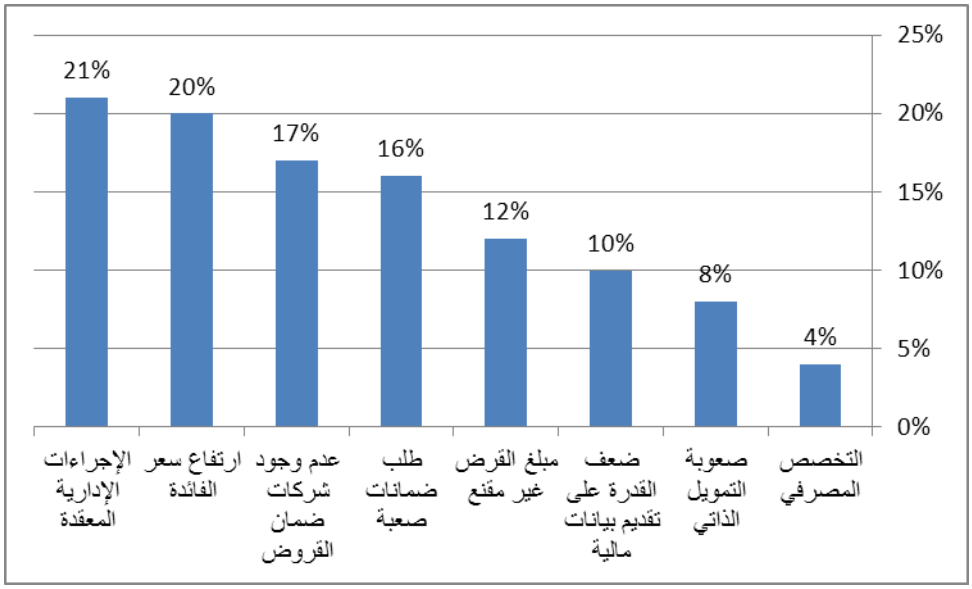
كما تبين من خلال الدراسة أن 77%من العيّنة يرون أن القطاع المصرفي هو أفضل مصدر تمويلي تطمح المنشآت للحصول على التمويل اللازم لأنشطتها منه، وذلك مقارنة مع مصادر التمويل الأخرى، كالمدخرات الشخصية، والتمويل عبر القُرناء، كما في الشكل(4).

*** تم في عام 2011 توزيع 450 استبيان على منشآت صناعية مختلفة، بلغ عدد الردود المكتملة 150 استمارة، واستخدمت كلمة العيّنة في تحليل النتائج لتدل على عينة عشوائية من الردود المكتملة من قبل الذين وافقوا على الخيار المدروس، وقد أورد الباحث هذه الاستبانة ونتائجها لأنها تغطي في الدراسة الفترة الزمنية ذاتها التي هي محل دراسة في هذا البحث.**



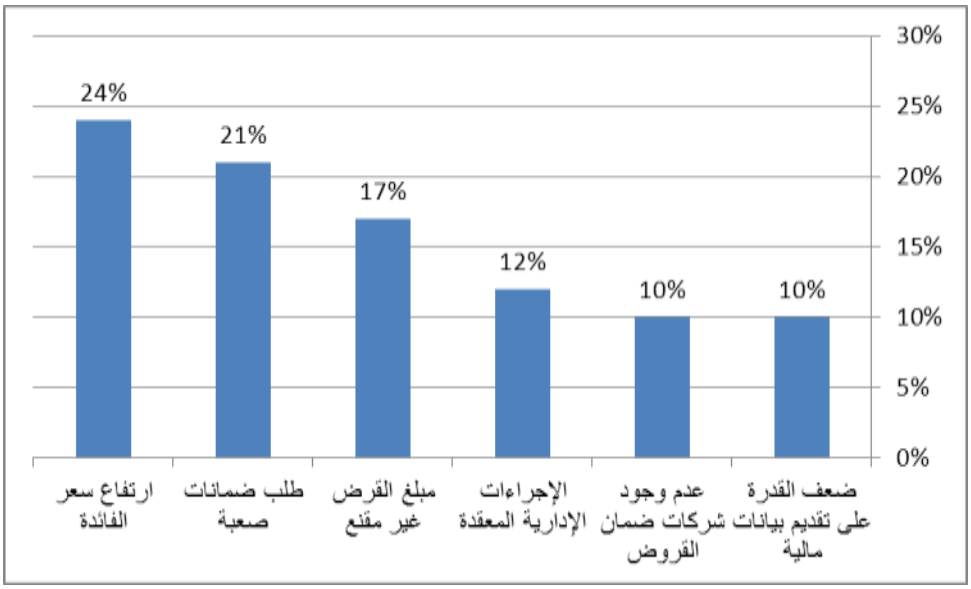
الشكل(4): التوزع النسبي لأفضل مصادر التمويل لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة(الصناعية نموذجاً)

ووفقاً للاستبانة أيضاً، يظهر الشكل(5) أسباب صعوبة التمويل التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف العامة التقليدية، والتوزع النسبي لها، حيث تبين أن الإجراءات الإدارية المعقدة احتلت المرتبة الأولى كما يرى 21% من العيّنة، يليها ارتفاع سعر الفائدة حسب 20% من العيّنة المدروسة.



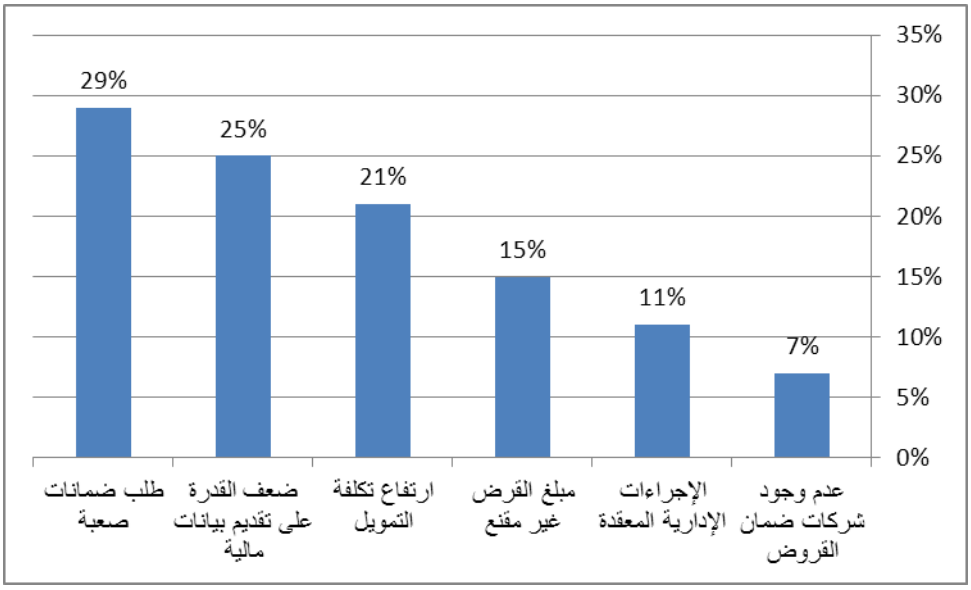
الشكل(5): التوزع النسبي لصعوبة التمويل من المصارف العامة التقليدية

أما مشكلات التمويل من المصارف الخاصة التقليدية، فقد أظهرت الدراسة توزعها النسبي كما في الشكل **(6)**، حيث تبيّن أن 24%من العيّنة يرون أن ارتفاع سعر الفائدة يحتل المرتبة الأولى فيما بين الصعوبات التي تواجه تلك المنشآت في الحصول على التمويل، يلي ذلك مشكلة الضمانات المطلوبة حسب رأي 21% من العيّنة المدروسة.



الشكل(6): التوزع النسبي لصعوبة التمويل من المصارف الخاصة التقليدية

بينما احتلت مشكلة طلب الضمانات المرهقة المرتبة الأولى من بين مشكلات التمويل التي تواجه تلك المنشآت من قبل المصارف الإسلامية، تلتها مسألة ضعف القدرة على تقديم بيانات مالية وفق متطلبات تلك المصارف، كما يظهر ذلك الشكل(7).



الشكل(7): التوزع النسبي لصعوبة التمويل من المصارف الخاصة الإسلامية

ورغم ما توصلت إليه هذه الدراسة، إلا أنه لا يمكن عدّ نتائجها دقيقة بالشكل الكامل، حيث إن أسلوب الاستبانة قد يعني فيما يعني إنابة الباحث للجمهور لكي يقوموا بدراسة الموضوع نيابةً عنه، وغالباً ما لا يتبيّن له إلى أي مدى يمكن الثقة بحسن ملء الاستبانة، وليس خافياً أن ملأها قد يعتريه أمزجة كثيرة ومتنوعة، مما يعني عدم ضمان ملء الاستمارات بدقة وموضوعية، ومع ذلك، فإن مما يعضد ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، ما تبيّن من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها مُعِدّ هذا البحث لجمع المعلومات والبيانات من معظم المصارف المحلية، إذ يتم التركيز

عند منح التمويل على طلب ضمانات مرهقة، وبيانات مالية دقيقة وشفافة للمنشأة، وعلى أن يكون سعر الفائدة مرتفعاً تجاه هذا النوع من المنشآت في مقابل المخاطر المحتملة، فضلاً عن الإجراءات الإدارية المعقدة والطويلة والمكلفة.

بناءً على ذلك، **يمكن رفض فرضية البحث الثانية وقبول فرضية العكس التي تقول: يوجد عوائق مصرفية تحد من قيام المصارف التقليدية بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.**

وتجدر الإشارة إلى أنه نتيجة صعوبة حصول تلك المنشآت على القروض المصرفية، وضعف فرص وصولها إلى الموارد المالية في القطاع المالي المنظم، بسبب ارتفاع كل من معدل العجز عن السداد وتكلفة إدارة القروض الصغيرة وغير ذلك، فإن أصحاب تلك المنشآت قد يلجؤون إلى الأفراد الممولين الذين يتقاضون أسعار فائدة عالية على القروض، وهذا يشكل تحدٍّ آخر أمام هذه المنشآت. وتختلف مشكلة الحصول على التمويل من منشأة إلى أخرى، ومن مرحلة إنتاجية إلى مرحلة أخرى. وفيما لو عمدت بعض تلك المنشآت إلى استغلال الأموال التي بحوزتها، إن وجدت، استغلالاً أمثلاً، فإن ذلك قد يحدّ من احتياجها إلى التمويل الخارجي، إذ إن الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمكن لها أن تعمل بنجاح مطّرد عند استغلالها لرأس المال المتوفر لديها استغلالاً حسناً، وإن كان قليلاً، وذلك من خلال استخدام السبل الكفيلة بزيادة سرعة دوران رأس المال العامل، حيث يعتمد حجم رأس المال العامل (مع ثبات العوامل الأخرى) على دورانه، أي على طول المدة بين شراء المواد الخام أو المصنّعة جزئياً، وبين تحقيق عائد الإنتاج بعد بيعه، فكلما كانت هذه المدة قصيرة، كلما زادت سرعة دوران رأس المال العامل (التي تعتمد على طبيعة النشاط الإنتاجي والمدة الزمنية لبيع المنتج) كلما كان البيع سريعاً، وكلما انعكس ذلك زيادة في رأس المال.

الاستنتاجات والتوصيات:

تم في هذا البحث دراسة مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها، ومدى مساهمة المصارف التقليدية في تمويلها في سورية، والمسائل التي تحول دون وصول التمويل المطلوب إلى تلك المنشآت ، وتم التوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات الآتية:

أولاً- الاستنتاجات:

1 -عدم توفّر تعريف وطني موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، نتيجة تعدد الجهات المعنية بها في سورية، واختلاف تعريف أو تصنيف هذه المنشآت من جهة إلى أخرى، مما يعني صعوبة التوصل، بشكل دقيق، إلى إحصائيات وبيانات حول حجم ونوع وتوزع وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة محلياً، مع ما لذلك من تأثير سلبي لجهة إعداد البرامج والسياسات الهادفة إلى تقييم وتنمية وتطوير هذا النوع من المنشآت.

2 -تسهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بنسب مهمة، حيث تسهم في تشغيل اليد العاملة السورية بنسبة 67.1% من إجمالي عدد المشتغلين. كما بلغت نسبة صادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 56,7% من إجمالي حجم الصادرات الوطنية.

3 -تشكّل حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة نسبة ضئيلة من إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التقليدية بشكليها العامة والخاصة، حيث بلغت بحدود 14.51%، على الرغم من أهمية الأثر الاقتصادي لتمويل هذا النوع من المنشآت.

4 -توجد علاقة ارتباط قوية وطردية بين حجم التسهيل الائتماني المصرفي التقليدي العام والخاص الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي.

5 تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سورية عوائق متعددة تحد من قدرتها على الوصول إلى التمويل اللازم لأنشطتها، أهمها، فيما يتعلق بالمصارف التقليدية العامة، الإجراءات الإدارية المعقدة، يليها ارتفاع سعر الفائدة، أما بالنسبة للمصارف التقليدية الخاصة فإن سعر الفائدة يحتل المرتبة الأولى، يلي ذلك مشكلة الضمانات المطلوبة كشرط للحصول على التمويل.

6 تواجه المصارف التقليدية عوائق متعددة تحد من إسهامها في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أهمها عدم مرونة نظام العمليات المصرفية.

ثانياً- التوصيات:

يتطلب تسهيل حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل في سورية وتنميتها إيجاد وتحسين بيئة الأعمال المحفزة، للتوصل إلى بنية تحتية متطورة وملائمة، وبنية تشريعية مرنة ومشجعة، وخدمات داعمة للأعمال من تمويل وتدريب ومعلومات واستشارات، إضافة إلى العديد من الخطوات المهمة، منها:

1 يعد التعريف الوطني الموحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أداة غاية في الأهمية من أجل تطبيق الخطوات والبرامج الفعالة في دعم وتطور ونجاح هذه المنشآت، كما يعد حجر أساس لإطلاق مختلف المبادرات والبرامج التي تستهدف تنمية هذا القطاع، وهو الإطار الذي من خلاله يتم جمع الإحصائيات المتعلقة بهذه المنشآت. والمقترح هو وضع تعريف وتصنيف وطني مشترك لهذه المنشآت، وتعميمه على جميع الجهات المعنية بهذا القطاع في سورية، على أن تتم مراجعة هذا التعريف بشكل دوري (مرة كل ثلاث سنوات على الأقل)، للتأكد من موافقته للتطورات الاقتصادية، والتوجهات الاجتماعية في الدولة، إلى جانب التطورات العالمية المستمرة.

2 تحسين قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى الخدمات التمويلية المختلفة في السوق السورية، وذلك عبر تحديد ومعالجة المعوقات التي تمنع وصول الخدمات التمويلية إلى هذه المنشآت، وتفعيل الإجراءات الكفيلة بتجاوزها، وتقييم وتطوير فاعلية وحجم آليات التمويل المقدمة من قبل المؤسسات التمويلية.

3 زيادة مرونة نظام العمليات لدى المصارف المحلية، وتنمية خبرات العاملين لدى المصارف لجهة التعامل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ووضع السبل الكفيلة بتخفيض الفترة اللازمة لدراسة طلبات القروض، ودراسة إمكانية حل مشكلة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتماد صيغة (التمويل بضمان الفكرة الناجحة فعلاً بعد اختبارها ودراستها)، دون الحاجة لضمانات عقارية أو شخصية، يصعب على هذه المنشآت تأمينها، وخاصة في مرحلة بدء إنشائها.

4 وضع وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية وتطوير ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، واعتمادها وتفعيلها بشكل رسمي، إذ تمثل الرؤية المستقبلية لنماذج الدعم المطلوبة لهذه المنشآت، وخطوات تنفيذ هذا الدعم وبرامجه، وإقامة حملات توعية عامة وخاصة لإبراز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإحداث نوع من التواصل الدائم بين أصحاب هذه المنشآت والجهات الحكومية والمنظمات الداعمة. إضافة إلى الإسراع في تفعيل كل من هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسة ضمان القروض، ومؤسسة ضمان الودائع، كجهات أساسية وداعمة لتسهيل حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل المطلوب والملائم لها.

5 الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في مجال تمويل وتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف التوصل إلى السبيل الأمثل لتمويل وتنمية وتطوير هذا القطاع، وإنشاء حاضنات أعمال لدعم الأنشطة

التصديرية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل وتمويل مشاركة المنشآت في المعارض الخارجية، وتوفير البيانات الخاصة بمجال التصدير.

6 وضع قسم خاص في المجموعة الإحصائية السورية لبيانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب تعريفها الوطني المشترك، وتوزعها (حسب المناطق والقطاعات والنشاطات)، لتسهيل إعداد الدراسات المطلوبة عنها.

المراجع:

[1] المكتب المركزي للإحصاء. مسوح المنشآت الاقتصادية والاجتماعية. دمشق- سورية، 2004، ص3.

[2] الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات. مرسوم إحداث الهيئة رقم 39 تاريخ 2006/9/14، الفصل الأول، المادة الأولى.

[3] وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – مديرية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (2010-2014). دمشق – سورية، 2009.

[4] المحروق، ماهر؛ مقابلة، إيهاب. المشروعات الصغيرة والمتوسطة- أهميتها ومعوقاتها. مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن، 2006، تاريخ المطالعة: 2016/2/18. نشر بموقع:

< http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8867>

[5] LATHA, K. ; MURTHY, B. Problems of small scale entrepreneurs in Nellore District. Journal of Chinese Entrepreneurship, Vol.3 No.1, 2009, pp. 268-278.

[6]علي، بوهنة؛ فراجي، بلحاج. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية. الملتقى الوطني حول إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة، جامعة سعيدة في الجزائر، 13 و14 كانون الأول2010.

[7] SALEEM, Q. Overcoming Constraints to SMEs Development in Arab Countries. Paper presented during the Second Arab Development Symposium Kuwait, 2012 - June 18-19.

[8] المكتب المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية لعام 2011 – مسوح قوة العمل. الجدول 3/6.

[9] المكتب المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية لعام 2011 – إحصاءات التجارة الخارجية. الجدول 9/3.

[10] هيئة الاستثمار السورية. التقرير السنوي السادس. 2011، ص85.

[11] المصارف التقليدية العامة والخاصة. البيانات المالية لكل منها. للأعوام: (2000-2011).

[12] مصرف سورية المركزي. النشرة الإحصائية الربعية. المجلد(49)، العدد (1-2-3-4) لعام 2011. والمكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية لعام 2011، الجدول(15/28)، ولعام 2007، الجدول (16/28).

[13] حيدر، نهاد. حفيظ. تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية. أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2011، ص(175 – 178).